

واقعة التَّحْكِيم

أول مُنعطف الاستبداد والانقسام في مسار الدولة العربية الإسلامية

عبد الرحيم خالص
باحث مغربي



قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

ملخص:

تُعد "واقعة التَّحْكِيم"، في نظرنا المتواضع، أول حَداثٍ "سياسي"، تتحول مَعه "دولة الخلافة" التي دشنها النبي محمد، صلى الله عليه وسلم، ومعها مسار تَكُون ونُشوء الدولة العربية الإسلامية إجمالاً، إلى منعطف خطير جدًّا، وهو المنعطف الذي اتَّسم بالانقسام والتشرذم حول شخصيات ورموز بعينها. وقد بدأت أولى بوادر الصراع على السلطة ومحاولة الاستحواذ عليها خلال تلك المرحلة، فكان أولها صراع علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان على قيادة الدولة التي ستتغير ملامحها بعد مقتل الخليفة عثمان بن عفان، إذ سنسمع فيما بعد عن "دولة المُلْك السُلْطاني". فإلى أي حد تُعد "واقعة التَّحْكِيم"، أوَّل مُنعطف الاستبداد والانقسام في مسار تَكُون ونُشوء الدولة العربية الإسلامية، حين تحولت دولة الخلافة إلى دولة المُلْك السلطاني مع معاوية بن أبي سفيان؟

مقدمة:

يؤكد الراحل محمد عابد الجابري أن "كل كتابة في السياسة هي كتابة سياسية متحيزة، ونحن متحيزون للديمقراطية. والتحيز للديمقراطية في الدراسات التراثية يمكن أن يتخذ أحد سبيلين: إما إبراز "الوجوه المشرقة" والتنويه بها والعمل على تلميعها بمختلف الوسائل... وإما تعرية الاستبداد بالكشف عن مرتكزاته الإيديولوجية [الاجتماعية واللاهوتية والفلسفية]. وقد اخترنا هذه السبيل الأخيرة، لأنها أكثر جدوى. إن الوعي بضرورة الديمقراطية يجب أن يمر عبر الوعي بأصول الاستبداد ومرتكزاته.¹ وعليه، لا محيد لنا، في حالة رغبتنا في حاضر ومستقبل زاهر بالحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية، من الكشف عن مكامن الخلل ومصادره وأساسه الأولية في الثقافة والفكر والمجتمع والسياسة عبر التاريخ العريق، لتكون الدولة العربية والإسلامية الحديثة.

لقد توفي محمد، صلى الله عليه وسلم، تاريخاً وراءه "دولة الإسلام" التي أسسها على "ضوابط المدينة الفاضلة"، من مثل: "وأمرهم شورى بينهم"، و"وشاورهم في الأمر"، و"أنتم أدرى بشؤون دنياكم"، و"كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"²، ليخلفه أبو بكر الصديق، الصحابي الجليل، الذي أعاد تأسيس دولة الإسلام التي كادت تنهار بسبب "حركة الردة"³. ثم جاء بعده عمر بن الخطاب الذي أصلً لنظام إداري واقتصادي لدولة الخلافة عن طريق "ديوان العطاء"⁴ و"نظام الخراج"⁵، ووصل بالفتوحات الإسلامية إلى أقصى مدى ممكن لها يومها.

أما عهد عثمان بن عفان، فقد كان زمن ظهور الطفحات الأولى لبداية الميل نحو الاستبداد، من خلال الفساد المستشري في المجتمع عبر تفاقم ظاهرة الفقر، وظهور طبقتين متنافستين: طبقة الأغنياء وطبقة الفقراء؛

¹ - الجابري، محمد عابد، العقل السياسي العربي، دار البيضاء، دار النشر المغربية، ط6، 2003، ص ص 317-320

² - المرجع السابق، ص ص 318-319، 320

³ - كان أساس فكرتها رفض زعامة قريش لهم في الدين الجديد، وهكذا ظهر مدعين جدد للنبوة في كل بقاع الجزيرة العربية مثل: الأسود العنسي في اليمن، ومسيلمة الكذاب الحنفي في اليمامة، وطلحة الأسدي في أسد وغطفان، وسجاح التميمية في بني تميم... فكل هؤلاء لم يخرجوا عن التوحيد بل انصرفوا عن الدعوة فقلص البعض منهم من عدد الصلوات أو وقتها، والبعض الآخر حلل الزنا والخمرة، وآخرون عفوا من الصيام، إلى غير ذلك.

⁴ - هو سجل تدون فيه أسماء الذين تقدم لهم عطية من بيت مال المسلمين كل سنة، وتشمل ما يخص المشية بكل أنواعها من إبل وشياه، وما يخص الأموال المنقولة من ذهب وفضة كل حسب حاجياته.

على أن توزيع العطاء كان يتم على اعتبارين أساسيين:

- القرابة من الرسول، صلى الله عليه وسلم؛ أي القبيلة.

- والأسبقية في الإسلام؛ أي العقيدة.

⁵ - وهو نظام يفرض على الأراضي التي فتحت عنوة بقتال، ولما كان من الضروري إبقاؤها في أيادي أهلها الأصليين، ويرضاء "المقاتلين" المسلمين. فقد تم فرض الخراج عليها نوعاً من الكراء.

وذلك نتيجة سخاء الخليفة الذي كان معطاءً بامتياز. لقد ظهرت البوادر الأولى للطغيان والاستبداد الذي بدأ يمارسه الولاة في الأمصار التي ولاهم عليها عثمان بن عفان بالتدريج، حتى قاد "الشعب" "ثورة" ضد هذا الأخير، إذ اشتعلت في كل من مصر والبصرة والكوفة، وهي تتجه قاصدة المركز؛ أي المدينة المنورة، حيث حُوصِر الخليفة عثمان في قلعته لمدة أربعين يوماً إلى أن تم قتله.

قُتل الخليفة عثمان وتسارع الناس يبايعون علي بن أبي طالب في ظروف هيمن عليها التردد والخوف، بينما تخلف معاوية بن أبي سفيان، والي عثمان على الشام، عن مبايعة علي "بحجة المطالبة بدم عثمان ووجوب الثأر له. ولعل الباعث على ذلك طمعه في الملك، [على حد تعبير سلمى حمزة الخنساء] ودارت صفحة... من المعارك"⁶، تلك التي أُنذرت بفتنة كادت تؤدي بالدولة الإسلامية، دولة الخلافة الراشدة، نحو الاندثار التام والأفول النهائي لولا "المجال السياسي"⁷ الذي بلور فيه معاوية حنكته السياسية فضلاً عن "الحيلة" لطلب "التحكيم"⁸، ومهد الطريق نحو اعتلاء عرش الملك السياسي العضوض.

لقد كان صراعاً حول السلطة، يُعلن عن بداية تأصل الاستبداد؛ أي المحور الأول، إذ انتصر معاوية بـ "الحيلة" في "واقعة التحكيم"⁹ وأعلن قيام الدولة الأموية أولاً التي دشنت من خلالها "إيديولوجية الجبر" من أجل

⁶ - الخنساء، سلمى حمزة، تاريخ الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى. ط 1، 1988، ص ص 171-172

⁷ - نقصد به مجموع المحددات: القبلية، والغنمية، والعقيدة، التي ساهمت في الثورة الأموية وأدت إلى تغيير شكل الحكم وإصباغه صبغة الملك السياسي العضوض، فضلاً عن الحنكة السياسية لمعاوية.

⁸ - التحكيم، وهو طريقة تلجأ إليها القبائل العربية في صراعاتها، تجنباً للمزيد من الاشتباكات وتفادياً للثأر الذي يستمر بينها لشهور وسنوات. أما الحدث الذي يُعرف تاريخياً بـ "واقعة التحكيم"، فهي الواقعة التي هيأت الظروف الأولى لتولي معاوية بن أبي سفيان الحكم عوض علي بن أبي طالب. وقد كان ذلك عبر قصة التحكيم المشهورة التي تحاكم فيها ممثل عن كل طرف: أبو موسى الأشعري عن علي، وعمرو بن العاص عن معاوية، وسوف نشرح "واقعة التحكيم" بتفصيل في النقطة الموالية.

⁹ - هي الحدث البارز الذي جرت وقائعها من خلال عملية التحكيم بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان من أجل من يتولى قيادة أمور المسلمين. تم الاتفاق بين ممثلي الطرفين على إقصاء علي ومعاوية وتنصيب شخصاً آخر تتفق المجاميع الحاضرة عليه بالشورى والرضا. غير أن ما وقع من تحايل في المواقف المتفق عليها وتحويل مجراها لصالح معاوية على حساب علي، ورضاء هذا الأخير بالأمر الواقع، هو الذي قاد، إن صح التعبير، المجتمع السقيفي آنذاك إلى الانقسام على علي بين شيعة وخوارج إلى اليوم. وظلت هذه الأحداث راسخة في الذاكرة العربية الإسلامية باسم واقعة التحكيم. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الروايات التاريخية تختلف، لكن الجدير بالذكر، هو أن الحكمين، كانا ممن يُعترف لهما بالمصداقية والتعقل. وما دمنا لم نعاصر حدث الواقعة إلا بما تناقله الرواة وسجلته كتب التاريخ، فإننا لا نستطيع، بحكم الأمانة العلمية، التجريح في أي من الحكمين، باعتبارهما أولاً وقيل كل شيء، ممن عاصروا الرسول محمد، صلى الله عليه وسلم. ثم باعتبارهما ثانياً ممن يتحدث كل العامة فيهم بالعدل وعلى رأسهم الرسول، صلى الله عليه وسلم، ولا يسعنا، على الأقل، هنا، سوى استحضار الرواية كما نُقِرَها أغلب الروايات والكتب المعروفة لدى الباحثين المؤمنين على علمية ومصداقية مصادرهم ومراجعهم. من ذلك، ما ورد في كتاب "الأخبار الطوال" لأبي حنيفة الدينوري، الذي نقل عنه خالد محمد خالد، نص الحوار الذي دار بين أبو موسى وعمرو، كما هو وارد في الصفحة 600 و601 من كتابه "رجال حول الرسول". وهذا نص الحوار:

"- أبو موسى: يا عمرو. هل لك فيما فيه صلاح الأمة ورضا الله؟

- عمرو: وما هو؟

- أبو موسى: نُؤلِّي عبد الله بن عمر، فإنه لم يُدخل نفسه في شيء من هذه الحرب.

- عمرو: وأين أنت من معاوية؟

- أبو موسى: ما معاوية بموضع لها ولا يستحقها.

- عمرو: ألسنت تعلم أن "عثمان" قُتل مظلوماً؟

شرعية اعتقاله الملك السياسي، فتسلط بالسيف على أعدائه، أنصار علي بن أبي طالب وأصحاب "ميثولوجيا الإمامة" التي ستقود بدورها "الإيديولوجية المضادة للجبر" الأموي ثانياً.

- أبو موسى: بلى
- عمرو: فإن معاوية وليُّ دم عثمان، وبيئته في قريش ما قد علمت. فإن قال الناس لم ولي الأمر وليست له سابقة؟ فإن لك في ذلك عذراً. تقول: إني وجدته وليُّ عثمان، والله تعالى يقول: "ومن قتلَ مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً"، وهو مع هذا، أخو "أم حبيبة" زوج النبي، صلى الله عليه وسلم، وهو أحد أصحابه.
- أبو موسى: اتق الله يا عمرو.
- أما ما ذكرت من شرف معاوية، فلو كانت الخلافة تُستحقُّ بالشرف لكان أحقُّ الناس بها أברהة بن الصبَّاح، فإنه من أبناء ملوك اليمن التابعة الذين ملكوا شرف الأرض وغربها. ثم أي شرف لمعاوية مع علي بن أبي طالب؟
- وأما قولك: إن معاوية وليُّ عثمان، فأولى منه ابنه "عمرو بن عثمان".
- ولكن إن طاوعتني أختيئنا سنة "عمر بن الخطاب" وذكره، بتوليتنا ابنه عبد الله الخبير.
- عمرو: فما يمنعك من ابني عبد الله مع فضله وصلاحه وقديم هجرته وصُحبته؟
- أبو موسى: إن ابنك رجل صدق، ولكنك قد غمستته في هذه الحروب غمسا، فهلمَّ نجعلها للطيب بن الطيب، عبد الله بن عمرو.
- عمرو: يا أبا موسى، إنه لا يصلح لهذا الأمر إلا رجل له ضيرٌ سان يأكل بأحدهما، ويُطعمُ بالآخر.
- أبو موسى: ويحك يا عمرو. إن المسلمين قد أسندوا إلينا الأمر بعد أن تقارعوا بالسيوف، وتشاكوا بالرمح، فلا نردَّهم في فتنة.
- عمرو: فماذا ترى؟
- أبو موسى: أرى أن نخلع الرجلين، علي ومعاوية، ثم نجعلها شورى بين المسلمين. يختارون لأنفسهم من أحبوا.
- عمرو: رضيت بهذا الرأي فإن صلاح النفوس فيه"

هكذا تم الاتفاق على إقصاء الرجلين: علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان. على أساس أن يختار جموع المسلمين الرجل المناسب في نظرهم بالإجماع وعن طريق الشورى. غير أن ما جاء في خطاب الرجلين بعد هذا الاتفاق، قد كان أكبر مفاجأة في مسار الدولة الإسلامية التي تسير في طور النشوء. وهذا نص الخطابين الأخيرين حول إعلان اتفاق عمرو بن العاص وأبو موسى الأشعري، حيث سبق هذا الأخير بحكم فضله وقدمه في الهجرة وكبر سنه، فضلاً عن حكمته ومكانته الاجتماعية، معلناً للناس اتفاهه مع عمرو بن العاص، قائلاً:

- أبو موسى: "أيها الناس.. إنا قد نظرنا فيما يجمع الله به ألفة هذه الأمة ويصلح أمرها، فلم نرَ شيئاً أبلغ من خلع الرجلين -علي ومعاوية- وجعلها شورى يختار الناس لأنفسهم من يرونه لها... وإني قد خلعتُ علياً ومعاوية. فاستقبلوا أمركم وولوا عليكم من أحببتم".
- عمرو: "أيها الناس، إن أبا موسى قد قال ما سمعتم، وخلع صاحبه... ألا وإني قد خلعتُ صاحبه كما خلعه، وأثبتُّ صاحبي معاوية، فإنه وليُّ أمير المؤمنين "عثمان" والمطالب بدمه، وأحقُّ الناس بمقامه".

هكذا تولى معاوية بن أبي سفيان أمور المسلمين من بعد اغتيال ثالث الخلفاء عثمان بن عفان، بعد حيلة عمرو بن العاص، وتمويهه ومناورته لأبي موسى الأشعري. وقد سبق لابن العباس أن حذر أبا موسى من مناورات عمرو قائلاً له بعد ما أخبر باتفاقهما: "أخشى والله أن يكون عمرو قد خدعك، فإن كنتما قد اتفقتما على شيء فقدمه قبلك ليتكلم، ثم تكلم أنت بعده". وصدق تخمين ابن العباس حين طلب عمرو من أبي موسى السبق في إخبار الناس اتفاههم بعذر الأقدمية في الإسلام وكبر السن فضلاً عن أفضاله على الناس وتقديرهم له. للمزيد من التفاصيل انظر:

خالد، محمد خالد، رجال حول الرسول، بيروت، دار الفكر، د. ط، د. ط، ص ص 600-603

وفي رواية أخرى وردت بتاريخ الأمم والملوك للطبري، يرويها أبو مخنف لوط بن يحيى بأذرع من دومة الجندل، وهي قرية بالشام، والمكان الذي تناقش فيه عمرو وأبو موسى على خلع الرجلين، وتولية المسلمين أمر الشورى بأنفسهم من يتولاهم. وهذه الرواية، إنما تختلف عن ما سردناه أعلاه في بعض المترادفات والجمل، إما المضافة أو الناقصة، غير أنها ذات معنى واحد ونتيجة واحدة: غدر عمرو بأبي موسى مع تحذير ابن العباس لأبي موسى من حيل عمرو ابن العاص. للمزيد انظر:

العبيدي، محمد المختار. (2008). قراءة جديدة للفتنة الكبرى. (ط. 1). مؤسسة الانتشار العربي: بيروت، لبنان؛ ودار محمد علي الحامي: تونس. 77-78. وأيضا انظر:

حسان، محمد. (2007). الفتنة بين الصحابة، قراءة جديدة لاستخراج الحق من بين ركام الباطل. (ط. 1). مكتبة فياض: المنصورة. 253-257

غير أن الملفت للانتباه في تعليق الشيخ محمد حسان على رواية أبي مخنف لوط بن يحيى، بأنها "مكذوبة باطلة، لا تصح سندا ولا متنا". واستشهد على ذلك بآراء وأقوال العديد من رجال أهل الجرح والتعديل. انظر:

حسان، محمد. (2007). الفتنة بين الصحابة، مرجع سابق. ص 258

صراع متعدد الأطراف والإيديولوجيات، ينتهي في آخر المطاف بقيام دولة "الملك السلطاني"؛ أي المحور الثاني، بمساعدة "الإيديولوجية التنويرية" أولاً التي مهدت لظهور "الإيديولوجية السلطانية" و"فقه السياسة" ثانياً، إذ اشتداد وطأة السلطان واستبداده بالسلطة، رافعاً شعار: "من اشتدت وطأته وجبت طاعته". إنها إشكالية في غاية من الصعوبة والتداخل. فإذا كان من الواجب على مرحلة الخلفاء الراشدين أن تتسم بخلافة رشيدة، بمعنى حكيمة وعاقلة وعادلة، يشترك في تثبيت أسسها بعد وفاة النبي محمد، صلى الله عليه وسلم، لنصرة دينه وجمع شمل المسلمين، كل الغيورين على "الدين الجديد"، كما يسمونه، فلماذا هذه الشروخ المُفارقة لواقع ما بعد خلافة عمر بن الخطاب ومقتل عثمان ابن عفان؟ ولماذا هذا التناحر من أجل دُنيا الحُكم السياسي، الذي لا يساوي جناح بعوضة، أمام التوحد المفترض في أهل الرسول وكل العشائر والقبائل التي آمنت ذات يوم بعدالة قضية الدين الجديد؟ وذلك، باعتباره الحق من عند ربهم، لا يورثه لأحد، وإنما يؤخذ عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تحت شعار واحد هو: "لا إله إلا الله محمد رسول الله". فلماذا هذا الصراع بين الإخوة الخلفاء الذين اصطفاهم الرسول، صلى الله عليه وسلم، في حياته ووصَّاهم بأمرته بعد مماته؟

فكيف سقط الخلفاء في المحذور: الصراع على السلطة الدنيوية؟ وهل كان ذلك، في نظرهم، دفاعاً عن خروج بادٍ عن الخط الخلفي الذي دشنه أبو بكر الصديق، والذي وصى به النبي محمد، صلى الله عليه وسلم، أم أنه لا يعدو أن يكون رغبة سياسية ذاتية "جشعة"، تبحث عن الرفاه الدنيوي والجاه السلطوي والمكانة الرفيعة بين قبائل وأقوام لم يتواجدوا إلا ليقادوا تحت إمرة سلطان ذي هيبة وقدرة على تغليب كلمته وإسماع صوته، على مبدأ "من اشتدت وطأته وجبت طاعته"؟ أم أن كل ذلك، لا يعدو أن يكون مجردة زوبعة في فنان، وتلفيق ما وراءه من تلفيق للصحابة الأجلاء، رضوان الله عليهم جميعاً؟

لقد كثرت الأكاذيب في الروايات والأسانيد التي تحمل إلينا تفاصيل حدث التحكيم الذي دار بين علي ومعاوية بعد حرب "صفين"، وهدفنا من وراء استحضار هذه الواقعة، هو محاولة الوصول إلى مسألة جوهرية جدًّا، وهي: أن الانقسامات التي وقعت في جيش علي بعد قبوله التحكيم واستبداد معاوية بالسلطة من بعد الواقعة، ألم يكن هذا الحدث بالذات، أوّل بذرة تُلقى في أرض السياسة وأوّل ملامح انعراج خطير في طريقة الحكم من بعد عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب؟

إن هدفنا ليس تأكيد تسلط معاوية أو مصارعة لعلّي من أجل الحكم، وإن كنا نشير إلى ذلك في النص، غير أننا نعلم بأن معاوية لم يُبايع عليًّا، ليس من أجل الطمع في كرسيه أو مكانته، ولكن طلباً للنثار من قتلة عثمان، غير أن ما وقع من الأحداث، حوّل موازين القوة لصالح معاوية، فوجد نفسه أمام كرسي سياسي يعتليه بتحكيم كثر عنه القيل والقال. لقد كان كرسي السلطة، في نظره وبكل بساطة، كل ما يستحق الدفاع عنه في تلك

الأثناء، نظرًا لاعتباره كل تلك الأحداث التي تدور أمام عينيه، تستدعي في نظره، التسلط بالسيف والقوة لإعادة الأمور إلى نصابها عوض الانقسام الذي بدأ يدب في صفوف المسلمين آنذاك.

إنها إشكالية كبرى بحجم الفتنة الكبرى، حسب طه حسين، فقد تأصل الاستبداد لحظة التدشين بالقوة لإرساء دعائم حكم سلطوي عضوض، نتج عن تفكك في البنى الخليفة المرسة من عهد أبو بكر الصديق، وانقلاب كل شيء عكس ما يرغب فيه كل اتجاه على حده. وهذا الأمر هو ما زاد الطين بلة، وتسبب في ظهور أولى بوادر الصدام "المسلح" واندلاع عديد من الغزوات والحروب التي تمت شرعتها عبر الإيديولوجية التي تشبعت بها كل التيارات من خلال أفكار زعمائها. وهكذا بدأ الاستبداد يستشري في كل العمود الإسلامي لشعوب وقبائل الجزيرة العربية، وخاصة في العراق والشام والبصرة ومصر، حتى تأصل في نخاعها، وهي لا تزال إلى اليوم تجتر تبعاته ونتائجه اللانهائية، وإن على المستوى العربي والإسلامي إجمالاً. فما السبيل إلى تجاوز أصول هذا الاستبداد ومرتكزاته بغية الخروج بعقل عربي إسلامي ديمقراطي حداثي متحرر من التخلف والتأخر، معلنًا أفول "مرض الطاعة"، العمود الفقري للاستبداد السياسي المرتبط بالأصول الدينية إلى حدود اليوم؟

المحور الأول: الصراع حول السلطة وبداية تأصل الاستبداد

بعد استفحال علامات الفساد التي استشرت بين صفوف أصحاب عثمان الولاية، وشساعة الهوة بين الطبقة الغنية والفقيرة، قامت ثورة لم تعرف لها نهاية إلا بموت عثمان واعتلاء علي بن أبي طالب مكانه في الخلافة. غير أن هذا الأخير ما لبث بدوره أن اصطدم بالمطالبين بالثأر من قتلة عثمان، فانتقل إلى الكوفة حيث أنهى الأمر بقيام حربين كبيرتين لم تفصل فيهما إلا الحنكة السياسية لمعاوية عن طريق ما سمي بـ "واقعة التحكيم".

أولاً: واقعة التحكيم وقيام الدولة الأموية

قُتل عثمان بن عفان، فقام معاوية بن أبي سفيان يطالب بدمه لأنه من عشيرته، وبمجرد علم علي بمقتل عثمان قدم نفسه للبيعة بالمدينة، فتمت مبايعته لخلافة عثمان، فانتقل إلى الكوفة التي عمل عثمان عليها سعيد بن العاص، فدخل في صراع دموي مع الزبير بن العوام وطلحة بن عبد الله ومعهم زوجة النبي، صلى الله عليه وسلم، أم المؤمنين عائشة في "حرب الجمل"¹⁰، ثم ليدخل بعد ذلك في حرب مع معاوية عامل عثمان على الشام في حرب صفين¹¹ وهي المعركة التي طالت عدة شهور، كانت تقف شهراً لتستمر شهوراً، إلى أن تم الاتفاق باللجوء إلى التحكيم، ومن هنا أخذت فكرة الاحتكام إلى كتاب الله مكانها في صراع علي ومعاوية.

فرض زعماء القبائل اليمنية المؤيدة لعلي تعيين أبي موسى الأشعري نيابة عنه في التحكيم كما أناب معاوية عمرو بن العاص، في حين رفضت بعض القبائل التحكيم، وقالوا قولتهم الشهيرة: "لا حكم إلا لله"¹².

وأثناء التحكيم اتفق أبو موسى الأشعري وعمرو بن العاص على إقصاء كل من معاوية وعلي عن الحكم وتولية غيرهما، يرضى به الكل، ولكن أبا موسى الأشعري لم يظن لحيلة عمرو بن العاص، حيث سبق الأشعري وخطب في الناس أنه يتفق على خلع علي ومعاوية، وقام عمرو بن العاص يقر أنه يخلع علي كما خلعه صاحبه، ولكنه يثبت معاوية. وهكذا ولي معاوية السلطة والحكم بـ "الحيلة"، واشتعلت فتنة لم تخمد إلا بعد موت علي بن أبي طالب المغتال. وهكذا انتصر معاوية وخلا له الجو وصار خليفة بالإجماع، إذ سمي ذلك العام بـ "عام الجماعة" سنة 41 هجرية. وبذلك قامت دولة "الملك السياسي" بعد زوال "دولة الخلافة".

¹⁰ - جعيط، هشام، الفتنة: جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر، بيروت، دار الطليعة، ط1، 1991، ص 166

¹¹ - المرجع نفسه، ص 198 وما بعدها.

¹² - رفع هذا الشعار كل الذين خرجوا عن صفوف علي عندما قبل التحكيم مع معاوية وسموا بذلك الخوارج الذين انبثقت منهم حركات عديدة مثل الأزارقة والأباطية والنجادات والصفريّة.

لقد قامت الدولة الأموية على أنقاض دولة الخلافة، وصارت الممارسة السياسية تبحث لها عن إيديولوجيات تثبت بها كيائها داخل المجتمع والدولة، وتبني بها شرعيتها، وتحمي بها أمنها واستقرارها، حتى غدت تلك السياسة نفسها رؤوس استبداد تبيّن من بعيد. هكذا سيدشن معاوية قطيعة مع خطابات دولة الدعوة وخطابات دولة الخلافة، لينتقل بالخطاب من الخطاب الديني إلى الخطاب السياسي يعلن على أساسه الالتزام لسنة أبي بكر وعمر وعثمان، ولهذا نجده يدشن لـ "عقد سياسي" سيقوم كما جاء في خطابه على "المواكلة الحسنة والمشاركة الجميلة" بمعنى المشاركة السوية ليس في السلطة ولكن في عائداتها وخاصة "الغنيمة"، مع الحق في إبداء الرأي ولكن في حدود من الحرية، تلك التي إذا أساءت إليه ترفع عن الرد عنها، فجعل نفسه "لا يحمل السيف على من لا سيف له"، ومن جهة أخرى لا يلتزم إلا بما يستطيع فعله، فـ "إن لم تجدوني أقوم بحقكم كله فاقبلوا مني بعضه"¹³.

وما يهمنا هنا أكثر هي تلك العلاقة التي ما فتئ يدافع عنها ويرفع "شعرته" شعاراً لها، وهو يقول: "لا أضع سيفي حيث يكفيني سوطي، ولا أضع سوطي حيث يكفيني لساني، وإن لو بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت. قيل وكيف ذلك؟ قال: كنت إذا مدوها خلّيتها وإذا خلّوها مديتها"¹⁴.

بعد هذا الخطاب الجديد الذي دشنته معاوية، نتساءل: كيف مارس معاوية والخلفاء الأمويون من بعده السياسة في إطار دولته، دولة "الملك السياسي"¹⁵؟ وما هي الشرعية التي بنيت عليها هذه السياسة؟

ما دامت الدولة، دولة الإسلام أسسها قرشي هو النبي، صلى الله عليه وسلم، وخلفه بعد وفاته خلفاء أكدوا أن "العرب لا تدين إلا لهذا الحي من قريش" فـ "هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد..."، وكذلك "الأئمة من قريش" يمكن أن نقول إن معاوية قد وجد ضالته الشرعية في الشرعية التاريخية التي تستمر من الرسول إلى عهده، وهي "الشرعية القرشية".

إنها ثلاثة ثوابت بنى عليها معاوية دولته: المجادلة والمواكلة والمشاركة، ثم الشرعية القرشية، لكن هذا لا يكفي وحده لتثبيت الحكم في يد الأمويين، لهذا، واعتماداً على الشرعية القرشية، قام معاوية بتعيين يزيد ابنه ولياً للعهد خطّةً لقطع الطريق أمام ما يروج من أن الملك سيؤول إلى رجل من "قحطان"، مما دفع بفعله هذا إلى قطع هذه "الأمانات" أمامهم. إنها نوع من الإيديولوجية يتبناها معاوية بنوع من الذكاء والحنكة السياسية التي

¹³ - الجابري، محمد عابد، العقل السياسي العربي، ص ص 193 - 194 و 195

¹⁴ - المرجع السابق، ص 195

¹⁵ - نفسه، ص 206

بواته هذا الحكم. إيديولوجية أسسها على نوع من الصلابة والقوة من المجادلة بالسيف إلى المواكلة والمشاركة ثم الشرعية القرشية، التي ترسيه فوق كرسي الملك العضوض. إيديولوجية أموية قرشية محنكة، وممارسة سياسية متقنة، تلك التي تعامل بها معاوية مع الملاء من شعبه، ف الخلافة في قريش، نعم ولكنها في "أهل الجزاء والغنى" منهم، هؤلاء هم بنو أمية. وهذا ما عبر عنه ابن خلدون بقوله: "كانت عصبية العرب في قريش وكانت عصبية قريش في عبد مناف وكانت عصبية بني عبد مناف في بني أمية"¹⁶.

لقد عرف معاوية كيف يستغل الأوضاع لصالحه، وها هو مرة أخرى يخاطب باسم القدر والقضاء، أهل الكوفة قائلاً: "... قاتلتكم لأتأمر عليكم وعلى رقابكم، وقد أتاني الله ذلك، وأنتم كارهون". ويوم أخذ البيعة لابنه يزيد، أضاف قائلاً: "إن أمر يزيد قضاء وقدر وليس للعباد الخيرة من أمرهم"¹⁷ إنها، دون أية مبالغة، إيديولوجية جبرية تسوق إلى استبداد سلطة الملك السياسي العضوض. فهل يبقى لنا من بعد هذا القول، قولاً يفند استبدادية معاوية وطغيانه على الملاء من شعبه وسواد أمته؟

لقد ولدت إيديولوجية الجبر الاستبدادية ردود فعل تمثلت في إيديولوجية مضادة للجبر، تسوقها ميثولوجيا الإمامة الشيعية، وهذا ما سنراه في النقطة الآتية.

ثانياً: ميثولوجيا الإمامة "الشيعية" والإيديولوجية المضادة للجبر

في سنة أربع وستين هجرية توفي يزيد بن معاوية تاركاً وراءه الحكم لابنه معاوية الثاني الذي لم يمكن في الحكم سوى أربعين يوماً، ليترك الأمر بين أهله شورى بينهم. وفي هذه الأثناء انقسمت الدولة العربية الإسلامية من جديد على نفسها، وعرفت انشقاقات الأمصار عنها، في كل مصر داع يدعو إلى مبايعة من يليه قبيلة أو نسباً،¹⁸ حتى انتهى الأمر إلى مبايعة مروان بن الحكم عام أربعة وستين هجرية بعد مؤتمر "الجابية" الذي اجتمع فيه بنو أمية وأنصارهم.

إلا أن العراق بقيت لوحدها، لم تعلن البيعة بعد، فنهض رجل من رجالاتها هو المختار بن عبيد الثقفي من أكابر أشراف العرب وحفيد مسعود الثقفي، عظيم الطائف في الجاهلية¹⁹، وهو من أنصار علي بن أبي طالب، لذلك نهض يطالب بالثأر لدم الحسين بن علي، المقتول في واقعة كربلاء. وهكذا بدأ المختار في تنفيذ مشروعه

¹⁶ - نفسه، ص 209

¹⁷ - الجابري، محمد عابد، العقل السياسي العربي، ص 217

¹⁸ - المرجع نفسه، ص 219

¹⁹ - المرجع نفسه، ص 220

السياسي إلى ادعاء أن "محمد بن الحنفية"²⁰ قد أنابه عنه في جمع التأييد له لمحاربة الأمويين، مما مكن المختار من جلب عدد كبير من الشيعة إلى صفه، وعلى رأسها "السبئية"²¹ ثم العبيد دفاعاً وانتقاماً لأهل بيت الرسول وأحقيتهم بتولي أمور الناس والنظر فيها.

إن "العلم" بمعنى "رواية الحديث" كان الاتجاه المفضل لدى ابن الحنفية، والذي يحقق من خلاله ذاته. هذا الجانب الذي عرف المختار كيف يستغله ويوظفه بشكل جيد لإثبات أهلية ابن الحنفية بالإمامة، باعتباره وارث العلم: علم الأسرار والتأويل، بمعنى نوع من النبوة الروحية أو النسب الروحي الذي ورثه عن علي بن أبي طالب "والده". وبالتالي، كان المختار في توظيف هذا العلم السري، علم الغيب، أن أضفى ألقاباً على ابن الحنفية من ضمنها "الوصي" و"المهدي" و"الإمام" الذي سيكون العمود الفقري لنظرية الإمامة الشيعية فيما بعد، والعنصر الأساس داخل ميثولوجيا الإمامة بكل أصنافها وتوجهاتها.

إنها إيديولوجيا، وإن كانت تظهر بثوب تنكري، عن حقيقة أطماع وطموحات المختار، فإنها قبل كل شيء إيديولوجية موجهة، بشكل أو بآخر، ضد أعداء علي منذ الثورة على عثمان، بل إنها إيديولوجية في مقابل الإيديولوجية الأموية الجبرية. وفي سنة واحد وثمانين هجرية توفي محمد بن الحنفية وترك فراغاً لدى أتباعه وأنصاره. فماذا من بعده، يكون حالهم؟ ومن يكون إمامهم ومهديهم؟

بوفاة ابن الحنفية، ورث ابنه أبو هاشم بن محمد بن الحنفية كما يقولون علمه السري، وأصبحت الوصية له، إلا أن هذا الأخير "سلمها إلى أخيه إبراهيم الذي لقب بالإمام ثم إلى أخيه العباس الملقب بالسفاح أول الخلفاء العباسيين، ومعلوم أن ذلك كان إثر انتصاراته التي قادها في خراسان: إبراهيم بن مسلك، أو كما يلقبه البعض بأبو مسلم الخراساني."²² وهكذا تحولت الوصية إلى العباسيين لينبأوا عليها شرعية حكمهم أولاً، إلا أنهم سرعان ما تجاوزوها إلى القول بالشرعية الدينية المعتمدة على الإمامة الحققة، تلك الإمامة التي منحت، بعد الرسول، صلى الله عليه وسلم، للعباس بن عبد المطلب باعتباره العم، الأكثر قرابة إلى الرسول من ابن العم "علي". وهكذا تمت مباشرة تدشين قطيعة جديدة تتجاوز "ميثولوجيا الإمامة" إلى "فقه السياسة" و"الملك

²⁰- وهو محمد بن الإمام علي بن أبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب، شيبه بن هاشم، عمرو بن عبد مناف بن قصي بن كلاب، القرشي الهاشمي، المدني، أخو الحسن والحسين، وأمّه من سبي اليمامة زمن أبي بكر الصديق، وهي خولة بنت جعفر الحنفية.

²¹- نسبة إلى عبد الله بن سبأ، وكانوا أول من أطلق لقب "الوصي" على بن أبي طالب باعتبار وصاية النبي له بها بعد وفاته.

²²- الجابري، محمد عابد، العقل السياسي العربي، ص 250

السلطاني"، في حين أن الشيعة ستبقى، رغم كل شيء محتفظة بولائها لميثولوجيا الإمامة، بل كاسية إياها طابعاً "فلسفياً"، وبالأخص "هرمسياً"²³.

وإذ نود الانتقال إلى إبراز أهم السمات التي جاء بها العباسيون ودولتهم السلطانية، سنخرج، قبل ذلك، على "الحركة" التي كانت بمثابة السند الرئيسي في قيام الدولة السلطانية بعد الإطاحة بالدولة الأموية. فكيف تمت قيادة "الإيديولوجية التنويرية الجديدة" للثورة التي أطاحت بدولة الملك السياسي ونصبت "دولة الملك السلطاني"؟

²³- نسبة إلى هرمس، وهي حركة تتبنى النظام المعرفي العرفاني، ظهرت بالإسكندرية موطناً شبه أصلي لها، وذلك حسب ما وصلنا ضمن كتابات الباحث الفرنسي فيستوجير.

المحور الثاني: صراع الإيديولوجيات وقيام دولة الملك السلطاني

لما كانت الإيديولوجية الجبرية تضرب في الأعماق ضد كل موالٍ لعلي بن أبي طالب؛ أي الشيعة والموالي والمستضعفين، ثم توظيف الأمويين لـ "حرب الحديث"، قد جعل حرباً حقيقية تقاد ضدهم، فكان لا بد لهذه الحرب ألا تكون ذات إيديولوجية جبرية، بل حرباً تحتكم إلى العقل والمنطق، بمعنى إيديولوجية تحتكم إلى صوت العقل ومنطقه وتنويره.

أولاً: الإيديولوجية التنويرية العقلانية

لقد كان الحسن البصري رجلاً ورعاً تقياً عالماً ونزيهاً صريحاً مستقيماً، مما جعله محل ثقة أكابر وشرفاء أهل المدينة، مكان ولادته، وكذا بالبصرة مكان تكونه وتعلمه للعلم مما بوأه مراتب الشرف والاحترام بين معاصريه أفراداً وجماعاتٍ شعباً ودولةً. أخذ "الحسن البصري" بفكرة "القدر"، وقال: "إن أعمال الناس ليست حتماً عليهم، بل هم يأتونها باختيارهم وبالتالي فهم مسؤولون محاسبون"²⁴. هكذا دشّن الحسن البصري إيديولوجية حيادية، لكنّها عقلانية منطقية لا تسير في خط الأمويين ولا مع خط الخوارج.

وتذكر الأحداث أن الحجاج بن يوسف الثقفي قد غضب ذات مرة من الحسن البصري بما وصله عن حياديته فأراد أن يستميله إلى صفه وإلا قضى في أمره ما لا يرضي البصري، فكان أن سأله من هو على الحق ألي أم عثمان؟ فكان جوابه مصحوباً بنبرة الذكاء البصري، وهو يرد على الحجاج قائلاً: "علم علي وعثمان عند الله". وقد أثار جواب البصري حفيظة الحجاج إلا أنه لم يفتك به لما تنطوي عليه السياسة الأموية من "الليبرالية نسبية مع خصومهم السياسيين"، فضلاً عن "شخصية الحسن البصري ووزنه الديني والاجتماعي"²⁵. لتبقى الإيديولوجية العقلانية التنويرية التي دشّن فيها الحسن البصري القدر هي المنتصرة بموقفها العقلاني المسؤول "المنزلة بين المنزلتين". ولم تبق "المنزلة بين المنزلتين" على حالها، إذ سرعان ما ظهر محدثون لبدعة خالفت الحسن البصري، تزعمهم تلميذه واصل بن عطاء.

لقد كان منطق "الخوارج" إحدى المنزلتين: إما الكفر وإما الإيمان، "إما... وإما"، إلا أن واصل بن عطاء، زعيم المعتزلة قد خرج عن منطق المنزلتين ليقول بمنزلة ثالثة، حيث اعتبر "الفاسق" لا هو بمؤمن ولا هو بكافر. وعليه، فالفاسق منزلة بين منزلتي الكفر والإيمان، وهذه البدعة هي أصل ولادة المعتزلة على إثر طرد الحسن البصري لواصل بن عطاء من مجلسه بمسجد البصرة. إن "الفاسق" بنظر الحسن البصري، نظر أهل

²⁴- الجابري، محمد عابد، العقل السياسي العربي، ص 261

²⁵- المرجع نفسه، ص 263

السنة أيضاً، هو مؤمن رغم ارتكابه "الكبيرة" ما دام يؤمن بالله ويكتبه ورسله. إن "مرتكب الكبيرة مؤمن عاص، إن شاء الله غفر له".

لقد حاول واصل بن عطاء الاعتدال في مواقفه تجاه الكافر والمؤمن، واعتبر أن الفاسق، مرتكب الكبيرة، حكمه حكم الكافر ما لم يعلن "التوبة"، وهو يضرب بذلك في حكم الأمويين وسياسة ملكهم، على أن شرعية دولتهم، إنما تتوقف وتتعلق بمدى إقبالهم على التوبة. والمنتبع لآراء أهل المعتزلة يجد أن حركتهم قد انبنت من خلال القضايا التي تكلموا فيها، وهي ما سمي فيما بعد بـ "أصول المعتزلة"، وهي خمسة: التوحيد والعدل والمنزلة الثالثة ثم الوعد والوعيد؛ فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ومهما قلنا عن هؤلاء أو أولئك الذين ساهموا في تكوين أو إنشاء وتأسيس حركات، أكثر ما يقال عنها أنها تنويرية عقلانية، مثل "الفدرية" و"المعتزلة" وغيرها، فإنها قد ساهمت "... في تطوير الفكر السياسي والديني في العصر الأموي. لقد قاوموا إيديولوجيا الجبر وإيديولوجيا التكفير وميثولوجيا الإمامة [وكل التيارات المعادية للعقل]، فكانوا بذلك رجال تنوير حقيقيين. وإذا كان لكل ثورة كبرى "أنتلجنسيا" خاصة بها؛ أي مفكرون متنورون يحملون مشروعها ويبشرون به، فإنه يمكن القول دون تردد: إن رجال حركة التنوير هذه، هم الممهدون الحقيقيون للثورة العباسية، فنشروا بذلك إيديولوجية تنويرية عقلانية تؤكد الحرية والاختيار والمسؤولية والجزاء، وهكذا فإذا وجدنا المعتزلة مثلاً في العصر العباسي ذوي شأن في المجتمع والدولة، فإن ذلك لم يأت صدفة، وإنما كان استمراراً لحضورهم، ذلك الحضور البارز في عصر الإعداد للثورة".

لقد أفرزت الثورة "كتلة تاريخية"²⁶ عمود بناء وتشديد الدولة العباسية، فهل هي إيديولوجية بمقاييس الثورة التي قادت الإيديولوجية الأموية إلى الحكم أم أنها إيديولوجية بمقاييس أخرى؟ وإلى أي حد سيتمكن "السلطان" العباسي من تفادي "أخطاء" الملك العضوض المستبد وإشراك كل الشرائح الاجتماعية والإيديولوجيات المختلفة داخل الهرم السلطاني للدولة الجديدة؟ وهل استطاع ذلك فعلاً، أم أن إغراءات السلطة سرعان ما استهوى به إلى مستنقع الطغيان والاستبداد؟

²⁶ - "هذه الكتلة، هي تاريخية ليس فقط لكون الأهداف المذكورة أهداف تاريخية، بل لأنها تجسيم لوفاق وطني في مرحلة تاريخية معينة. إنها ليست مجرد جبهة بين أحزاب بل هي كتلة تتكون من القوى التي لها فعل في المجتمع أو القدرة على ممارسة ذلك الفعل، ولا يستثنى منها بصورة مسبقة أي طرف من الأطراف، إلا ذلك الذي يضع نفسه خارجها وضدها". الجابري، محمد عابد، الكتلة التاريخية... بأي معنى؟ انظر، http://www.aljabriabed.net/pouvoir_usa_islam_4.htm. (تم مراجعته بتاريخ 22 يوليو 2014).

ثانياً: الإيديولوجية السلطانية و"فقه السياسة"

انهارت الدولة الأموية لسببين رئيسيين من جهة، الجبرية والقدرية التي حكمت مسيرتها الطويلة حتى ولدت إيديولوجية ضدَّ جبريتها، والتي قادت بدورها إلى تنامي إيديولوجية تنويرية عقلانية حكيمة أساسها العقل والحرية والمسؤولية من جهة أخرى. وبعبارة أخرى "كتلة تاريخية" جمعت كل هذه الأسباب وغيرها لتضرب صروح القلعة الأموية ناصبة مكانها صرحاً عباسياً باحثاً عن شرعية لثبات قلعته وجلاء سياسته، وبخاصة في غضون تواجد منافسيهم العلويين. فكيف سيثبت ويزكي العباسيون مشروعيتهم في الحكم أمام بني عمومتهم العلويين؟

أو ليس محتوم علينا بالضرورة، على الأقل اليوم، أن نشرع في أفق جديد عقلائي تنويري نهضوي حداثي، نرسم به مساراً متحرراً من الإيديولوجية السلطانية ومن وجوب طاعة السلطان، في غير ما أمر به الله، كلما اشتدت وطأته؟ أليس من الأجدر أن نتنصل من هذه الأصول السياسية التي قادتنا إلى الاستبداد، في لبوساته المختلفة، وإلى تدشين القول، ولو تنظيراً، في نظام سياسي أقدر وأجدر على حل مشاكلنا الآنية: "تأخرنا التاريخي"، و"خمولنا الفكري"، واستسلامنا للتبعية العمياء دون بحث ولا تساؤل أو نقد للعولمة العالمية؟ ألا يجدر بنا، يوماً ما، أن نقول كلمة "لا" في وجه السلطة المستبدة ولو احتراماً للقانون كـ "سقراط"، ما دمنا لا نمتلك في ذلك إلا الكلمات؟

يتوجب علينا، من أجل بناء عقل سياسي عربي ديمقراطي وحداثي، يتجاوز أصول الاستبداد ومركزاته في الثقافة العربية الإسلامية، تحقيق دعامين أساسيين هما:

1- إقرار مبادئ الدستورية "الفعالة" و"المنفتحة":

وذلك عبر:

- إقرار طريقة واحدة ومقننة لتعيين "ال خليفة" أو انتخابه؛ بمعنى تحديد طريقة ممارسة "الشورى" بالانتخاب الديمقراطي الحر، مع العلم بأن الشورى لا نقصد بها بتأتا الديمقراطية، وإن كانت تتشابه معها في بعض الأوجه لأنها تختلف عنها في كثير منها.

- تحديد مدة ولاية الأمير أو السلطان؛ بمعنى تحديد مدة ولاية "رئيس الدولة" في حال النظام الجمهوري مع إسناد مهام السلطة التنفيذية لحكومات مسؤولة أمام البرلمان في حال النظام الملكي والنظام الجمهوري معاً.

- تحديد اختصاصات "ال خليفة"؛ بمعنى تحديد اختصاصات كل من رئيس الدولة، والحكومة ومجلس الأمة أو النواب، حيث تجعل هذا الأخير وحده مصدر السلطة؛ أي اعتماد مبدأ الدستورية الحديثة تحت ما يسمى بمبدأ "الفصل بين السلطات".

2- ترسيخ متطلبات الحداثة السياسية:

ما دنا بصدد تشريح الجسم العربي والإسلامي على امتداده الطويل منذ موت الرسول، صلى الله عليه وسلم، مروراً بالخلفاء الراشدين إلى الملك العضوض مع بني أمية وبني العباس؛ وذلك، في محاولة لتعريف أصول الاستبداد ومرتكزاته في الثقافة العربية الإسلامية وعقلها المستمر منذ الصدر الأول للإسلام إلى العصر الحديث، فإننا لا نتوانى أبداً إذا حددنا ثلاثة مظهرات ومرتكزات طالما يستمد الاستبداد شرعية استمراره منها، وهي:

- القبيلة ومحاولة تحويلها في مجتمعاتنا إلى "لا قبيلة": أي إلى تنظيم سياسي واجتماعي محكم التنظيم وفق قوانين وديساتير محددة. من ذلك الأحزاب والنقابات والجمعيات الحرة وكل ما يتعلق بالمؤسسات الدستورية الضرورية لتسيير الدولة كالحكومة والبرلمان والقضاء... إلخ.

- الغنيمة ومحاولة تحويلها إلى "اقتصاد ضريبية"، وبعبارة أخرى تحويل الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي.

- العقيدة وتحويلها إلى مجرد رأي، ليس لا مبالاة أو استفزازاً بقدر ما هي حرية للفكر والتعبير والتغيير والاختلاف حسب أصناف البشر وانتماءاتهم المتعددة والمختلفة. إن العقيدة لهي حرية التعبد قبل حرية الرأي، والإنصات لمختلف الآراء، رغم اختلافها فيه حكمة تعددها ورحمة قائلها، فالاجتهاد ليس بالفرد ولا بالتعدد بقدر ما يتواجد بالاختلاف، وأساس هذا الأخير لا يكمن إلا في النقد الحر والعقلاني.

وختاماً، يمكن القول إن حدث سقيفة بني ساعدة كان أول مرمى حجر تعثرت فيه الوحدة القبلية لما بعد الرسول، صلى الله عليه وسلم، والخلفاء الراشدون، بل لقد كانت مناسبة تحويل التحكيم إلى مصيدة سياسية لصالح ممثل معاوية بن أبي سفيان، أول بوادق قوة سلطانية وسلطوية تبشر بما لا تحمد عقباه. أما الموافقة المبدئية لعلي على تولي معاوية الحكم العضوض، فقد جلبت عليه ردود أفعال متباينة: البعض منهم اعتبرها حنكة ووعي سياسي لعلي، والذي رأى في تنحيته مصلحة عامة وعليا لفائدة الوحدة القبلية الإسلامية، وتجنب البلاد حرباً أهلية هي في غنى عنها، فشيوعه في فكرته هذه وسمو بالشيعة، وآخرون اعتبروا تنحيته ضعفاً وتنازلاً عن واجب لم يتحمل الدفاع عنه، فخرجوا عن صفه وسمو بالخوارج.

استبد معاوية بالسلطة، وانقسم المأ على علي، وإلى يومنا هذا الشيعة والخوارج في انشقاق مستمر واختلاف في المنهجيات. أما السلطة، فقد طغت على كل المجالات الحيوية واستحوذت على الرأي الخاص والعام، ومنذ ذلك التاريخ والدولة العربية الإسلامية تجتر تبعات استبداد معاوية وانقسامات الشيعة والخوارج. فاستبد الحكام من بعدهم بالسلطة والسياسة، وانشقت الشعوب إلى مشيع راضٍ وخارج شاق. الفريق الأول، يتغنى بالقبول ورفع شعار "نعم"، بينما الفريق الثاني يدفع بالرفض رافعاً شعار "لا".

إن الضرورة السياسية تقتضي تواجد طرفين على اختلاف وليس على تناقض، فالاختلاف مقبول في الرأي والمنهج والقناعات، لكنه مستهجن في الآليات والأهداف والقواعد. "لا" أو "نعم"، هما مفتاحان مختلفان، لكن كلاهما يفتحان القفل نفسه، لأن الجوهر واحد هو خدمة المواطن السياسي عبر آليات سياسية، إحداها يتحكم فيها الفريق الأول والأخرى يرفعها الفريق الثاني. والصحيح، أن الضرورة السياسية، كيفما كانت، تستوجب تكامل الإرادات بين الفريقين من أجل المصلحة العليا للوطن. وما دمنا نسمح بحرية الاختلاف والتناظر فيما يجمعنا أو يبعدنا، فإننا لا محالة واصلون يوماً إلى سُدَّة الرَّأْيِ السَّدِيدِ. وما دمنا نؤمن بالرأي والرأي المخالف، فسوف نجد لكل لَبِنَةَ فِكْرٍ مُتَخَلِّفٍ نظيره السَّاطِعِ من بياض الفكر المنفتح والمستنير.

المراجع:

1. خالد، محمد خالد، رجال حول الرسول، بيروت، دار الفكر، د. ط، د. ت.
2. الخنساء، سلمى حمزة، تاريخ الفكر السياسي في العصور القديمة والوسط، ط1، 1988
3. العبيدي، محمد المختار، قراءة جديدة للفتنة الكبرى، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، وتونس، دار محمد علي الحامي، ط1، 2008
4. حسان، محمد، الفتنة بين الصحابة، قراءة جديدة لاستخراج الحق من بين ركام الباطل، المنصورة، مكتبة فياض، ط1، 2007
5. الجابري، محمد عابد، العقل السياسي العربي، الدار البيضاء، دار النشر المغربية، ط6، 2003
6. جعيط، هشام، الفتنة: جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر، بيروت، دار الطليعة، ط1، 1991
7. الجابري، محمد عابد، الكتلة التاريخية... بأي معنى؟ (مقالة):
http://www.aljabriabed.net/pouvoir_usa_islam_4.htm



MominounWithoutBorders



@ Mominoun_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية

ص.ب : 10569

الهاتف : +212 5 37 73 04 50

الفاكس : +212 5 37 73 04 08

info@mominoun.com

www.mominoun.com